أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية
كما صـــورها المقريزى

للدكتور محمد محمود الصياد

رئيس قسم الجغرافية ووكيل كلية البنات بجامعة عين شمس

بين الجغرافية والتاريخ :

ولد المقريزى بالقاهرة المعزية سنة ٧٦٦ هـ وتوفى بها سنة ٨٤٥ هـ (١٣٦٤ — ١٤٤١ م) فهو قد عاش شطراً من حياته (٢٦ سنة) فى أواخر عصر المماليك البحرية ، وعاش معظم حياته (٥١ سنة) فى عهد المماليك البرجية .

* وكان نمط الموسوعات هو النمط الغالب على تأليف العصر . نشهد ذلك فيما كتب النـــويرى (ت ٧٣٢ هـ — ١٣٣٣ م) وابن فضـــل الله العمرى (ت ٧٤٨ هـ — ١٣٤٨ م) والقلقشندى (ت ٨٢١ هـ — ١٤١٨ م) وغيرهم من العلماء الأجلاء الذين حفـــل العصر بمؤلفاتهم الموسوعية الضخمة . ولكن المقريزى بلغ القمة بنمط آخر هو نمط الخطط . ولا نقول أن الرجل هو أول من ابتكر هذا الأسلوب من أساليب التاريخ ، ولا هو آخر المؤلفين الذين نهجوا هذا النهج ، ولكنه كان بلا شك أعظم كتاب الخطط فى تاريخ مصر الإسلامية .

* وكتابة الخطط فن من فنون التاريخ ، ولكننا نحتفل بها نحن الجغرافيين اذ نجد فيهـــا مصدراً مهما للدراسات الجغرافيـــة الطبوغرافيـــة والاقتصادية والاجتماعية . فالتاريخ ميدانه الزمان ، والجغرافية موضوعها المكان ، والخطط فى دراستها تجمع بين الناحيتين ، بل هى تتخذ المكان أساسا لدراســـة الزمان ، ويشير الى ذلك المقريزى فى مقدمة خططه التى سماها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » فيقول : « لما فحصت عن أخبار مصر وجدتها مختلطة متفرقة ، فلم يتهيأ لى اذ جمعتها أن أجعل وصفها مرتبا على السنين لعدم ضبط وقت كل حادثة لاسيما فى الأعصر الخالية ، ولا أن أضعها على أسماء الناس لعلل أخرى تظهر عند تصفح هذا التأليف . فلهذا فرقتها فى ذكر الخطط والآثار ، فاحتوى

كل فصل منها على ما يلائمه ويشاكله ، وصار بهذا الاعتبار قد جمع ما تفرق وتبدد من أخبار مصر » .

* والمقريزى من أعلام مؤرخى مصر الاسلامية ، ولكن فهمه للجغرافية فهم قاصر ؛ والفصول الجغرافية القصار التى افتتح بها خططه لتكون تمهيداً للدراسة الطبوغرافية التاريخية لمصر لا تدل على عقلية جغرافية ممتازة ، وليست سوى ترديد لما قال به القدماء عن هيئة الأفلاك ، وصورة الأرض وموضع الأقاليم منها ، ومحل مصر وموضعها من الأقاليم السبعة . ولكن المقريزى يعنى بالمصادر الجغرافية العربية القديمة عناية فائقة ؛ وقد حصر ر. جست R. Guest ما رجع اليه المقريزى منها فوجدها تربو على الثلاثين مؤلفا مما يدل على أن المقريزى وان لم يكن جغرافيا أصيلا فهو كاتب يتقصى الحقائق فى مصادرها الأصيلة المتيسرة .

* ولا تعيب المقريزى سطحيته الجغرافية فقد استغرق التاريخ كل اهتمامه ، فلم يترك كعادة غالبية العلماء مصنفا فى ميدان آخر غير التاريخ على كثرة ما ألف من كتب ، وقد يجوز لنا أن نستثنى من هذا كتابه « البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب » فكثير من فصوله يمكن أن يدخل فى نطاق الجغرافية . ولعل المجهود الوحيد الذى بذله فى سبيل الجغرافية الخالصة هو تعديله وتنقيحه للمسودة الأولى للمعجم الجغرافى الذى وضعه أبو عبد الله الحميرى المغربى وسماه «الروض المعطار فى خبر الأقطار » ورتبه على حروف المعجم فكان آخر تلك السلسلة من المعاجم الجغرافية العربية التى بلغت الأوج فى « معجم البلدان » لياقوت الحموى .

* والمقريزى كاتب ذو منهج يفصله فى مقدمة خططه اذ يتحدث عن الرؤوس الثمانية وهى الغرض ، والعنوان ، والمنفعة ، والمرتبة ، وصحة الكتاب ، ومن أى صناعة هو ، وكم فيه من أجزاء ، وأى أنحاء التعاليم المستعملة فيه ، وليس من غرضنا هنا أن نتحدث عن فقد هذا المنهج ، ولا عن مدى التزام المقريزى به فى كتابه ، بيد أننا لا يفوتنا أن نشير الى الناحية الأخيرة وهى « أى أنحاء التعاليم المستعملة فيه » بلغة المقريزى ، أو مصادر الدراسة كما نقول فى مصطلحنا الحديث فهذه المصادر عند المقريزى هى النقل من الكتب المصنفة فى العلوم ، والرواية عمن أدرك من مشيخة العلم وجلة الناس ، ثم المشاهدة لما عاين ورأى ، وهو بهذا يستوفى منابع البحث جميعاً ، مما يجعل كتاباته مصدراً يمكن الاعتماد عليه .

* ولهذا فكتابات المقريزى التاريخية مصدر له وزنه فى دراسة الجغرافية التاريخيـــة لمصر لا فى عصره فحسب ، بل وفى العصر الاسلامى كله حتى أيام المماليك ، وكانت مصر ولا تزال بلاداً زراعية ، غالبية سكانها من الفلاحين الذين يحصلون على معاشهم من الأرض واستغلالها ، والنيل هو الذى خلع عليها هذه الصفة البارزة ، فتربتها الخصبة من صنعه ، وهو شريان الحياة فيها بعد أن ضنت عليها السماء بالمطر ، فكيف صور المقريزى هذه الحياة الزراعية وكيف كشف فى عباراته عن خصائصها ومميزاتها ؟

نظم الرى :

كانت مصر التى عاش فيها المقريزى كما كانت فى العهود التى سبقته بلاداً تسيطر الزراعة على كل حياتها الاقتصادية . وكان النيل ونظام فيضانه قد ألهم المصريين أسلوباً فريداً للرى هو « رى الحياض » ، وفيه يترك ماء النيل فى فصل الفيضان ليغطى أرض الحياض بعمق متر ونصف فى المتوسط ، ولمدة خمسة وأربعين يوماً ، حتى اذا ما انخفض منسوب الماء فى النهر صرفت اليه مياه الحياض بعـــد أن تكون الأرض قد أخذت منها ما يكفيها .

* وكانت أراضى الصعيـــد فيما عدا الفيوم مقسمة الى أحواض بسدود ترابية تمتد بين جسور النيل وحافة الصحراء ، وكانت الأجزاء الجنوبية من الدلتا يشملها هذا النظام كذلك ، وكانت هـــذه الجسور فيما يروى المقريزى « على قسمين : سلطانية وبلدية ، فالجسور السلطانية هى العامة النفع فى حفظ النيل على البلاد كافة الى حين يستغنى عنه . . . ويستخرج برسم عملها مال بأيدى المستخدمين من الديوان ويصرف عليها ، ويفضل من المال بقية تحمل الى بيت المال » فهى اذن من المنافع العامة الموكول أمرها للحكومة المركزية . ولكن حدث فى أيام المقريزى ، وعلى عهد الناصر فرج بن الظاهر برقوق أن أخذت الدولة تجبى الأموال الكثيرة بدعوى حماية الجسور العامة « ثم لا تصرف منهـــا شيئاً البتة بل ترفعها الى السلطان ، ويتفرق كثير منها بأيدى الأعوان ، ويسخر أهل البلاد فى عمل الجسور فيجىء الخلل » وكان هذا فى نظر المقريزى سببا من أسباب الخراب الذى تعرضت له البلاد .

* أما الجسور البلدية فهى التى « يخص نفعها ناحية دون ناحية ، ويتولى اقامتها المقطعون والفلاحون من أصل مال الناحية » أى أن نفقات صيانة هـذه الجسور المحلية كانت أيضاً على حساب الخزينة العامة ، اذ كانت تخصم من الخراج الذى يتعين على أهل الناحية دفعه ، وكانت « العادة أن المقطع اذا انفصل ، وكان قد انفق شيئاً من مال اقطاعه فى اقامة جسور لأجل عمارة السنة التى انتقل الاقطاع عنه فيها ، فان له أن يستعيد من المقطع الثانى نظير ما أنفقه من مال سنته فى عمارة سنة غيره » .

* وكانت الزراعة مقصورة على شريط ضيق من الأرض يمتد على طول النيل والترع التى تخرج منه ومن فروعه : « فالنيل اذا انتهت زيادته فتحت منه خلجان وترع يتخرق الماء فيها يمينا وشمالا الى البلاد البعيدة عن مجرى النيل ، وأكثر الخلجان والترع والجسور والأخوار بالوجه البحرى ، وأما الوجه القبلى وهو بلاد الصعيد فان ذلك قليل فيه » . وكانت أهم الترع هى خليج أشموم طناح وخليج سردوس وخليج دمياط وبحر أبى المنجا الذى حفـره الأفضل ابن بدر الدين الجمالى لرى أراضى البلاد الشرقية والذى عرف باسم أبى المنجا بن شعيا الذى كان على رأس ادارة الزراعة .

* وكانت الزراعة تتوقف على حالة الفيضان ، فلو جاء عاليا عن الحد أغرق الأرض وأتلف الزرع ، ولو جاء منخفضا استحال رى الحياض وأصيبت البلاد بالقحط . ويرى المقريزى : « أن أتم الزيادات كلها ، العامة النفع للبلد كله سبعة عشر ذراعاً ، وفى ذلك كفايتها ورى جميع أراضيها ؛ واذا زاد عن ذلك وبلغ ثمانية عشر ذراعاً وغلقها استبحر من أرض مصر المربع ، وفى ذلك ضرر لبعض الضياع . واذا كانت الزيادة على ثمانية عشر ذراعاً كانت العاقبة فى انصرافه حدوث وباء » .

الحياة الزراعية :

وتحت هذا النظام كانت أرض مصر لا تزرع الا بمحصول واحد فى السنة من المحصولات الشتوية ، وتبقى بعد ذلك دون زراعة حتى يأتى الفيضان الجديد . ولكن الدلتا كانت تمتاز عن الصعيد بما يزرع فيها من الغلات الصيفية ، اذ كان من الممكن رفع الماء اللازم لهذه الغلات من فروع النيل والترع الخارجية منه بالسواقى والشواديف ، ذلك لأن مستوى ماء التحاريق فى الدلتا أقرب لمستوى

الأرض الزراعية منه فى الصعيد . وكانت الأراضى التى تشغلها الزراعات الصيفية تحاط بجسور من التراب لتحميها من مياه الفيضان الذى يبدأ ومحصولات الصيف لم تنضج بعد .

* معنى هـذا أن مصر كان بها نوعان من الزراعات فى عهـد المقريزى : الزراعات الشتوية ، وهى أهم النوعين ، والزراعات الصيفية فى مناطق محدودة من الدلتا . وكان معظم الغلات التى تزرع من الغلات الغذائية ، وقليل منها كان يزرع لخدمة الصناعة أو التجارة ، ولكن بقدر محدود . وكانت الحبوب الغذائية تشمل القمح والشعير ، ويظهر أن الذرة بنوعيها الشامية والرفيعة لم تكن معروفة فلم يذكر عنها المقريزى شيئاً . وكذلك الأرز لا يشير اليه المقريزى فى خططه ، ولكنه كان من الغلات التى تزرع فى الفيوم ، كما يروى المقدسى فى كتابه : « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » . وكما يروى المقريزى نفسه فى « اغاثة الأمة بكشف الغمة » اذ يذكر أن الأرز من الغلات التى ارتفعت أسعارها فى أيام الحاكم بأمر الله الفاطمى . ولعل الذى دعا المقريزى الى اغفال ذكر الأرز فى خططه أنه كان يزرع فى مساحات محدودة من مناطق معينة ، وهذا هو المنتظر من غلة صيفية كالأرز تتطلب الماء الوفير فى وقت تنخفض فيه مياه النيل .

* وكان من الغلات الغذائية الأخرى الفول والعدس والحمص والبصل والثوم ، وكان القرط وهو نوع من البرسيم يزرع علفا للدواب . كما كانت هناك غلات تزرع بقصد الحصول على الزيت كالسمسم والكتان والخس ، وغلات صناعية أخرى كالقطن وقصب السكر . ولم تقم صناعة السكر على القصب كما هو الآن وان تكن قد قامت عليه صناعة القند . وكانت هناك غلة لا تزرع الآن وهى النيلة التى كانت تدخل فى أعمال الصباغة .

* وكانت وحدة القياس فى مصر هى الفدان « وهو عبارة عن أربعمائة قصبة حاكمية طولا فى عرض قصبة » كما يروى المقريزى أو ٤٠٠ قصبة مربعة كما نقول بلغة اليوم : « والقصبة ستة أذرع وثلثا ذراع بذراع القماش وخمسة أذرع بذراع التجار تقريباً » فاذا حولنا هذه المقاييس الى مصطلحاتنا الحديثة فان ذراع القماش طولها ٥٨ سم ، ومعنى هذا أن القصبة الزراعية الحاكمية طولها ٣,٨٦ متراً ، وعلى هذا الأساس تكون مساحة الفدان ٤٩٦٦ متراً مربعاً تقريباً بدلا من ٤٢٠٠ م٢ كما هو شائع اليوم .

* ويتحدث المقريزى عن مركز الغلات المختلفة فى الدورة الزراعية ، وعن كمية التقاوى اللازمة لزراعة الفدان ، وعن محصول الفدان من كل غلة ، وكنا ننتظر منه وهو المغرم بالاحصائيات أن يذكر لنا شيئاً عن المساحة المزروعة من كل غلة على وجه التقريب ، ولكنه أمر لم يلتفت اليه المقريزى . كما كنا ننتظر منه أن يحدثنا عن الآلات التى يستخدمها الفلاح فى أعماله الزراعية وهى ناحية لو اهتم بها لكملت الصورة التى يعطيها عن الحياة الزراعية فى عصره .

الغلات الغذائية :

كان القمح أهم غلات مصر فيما يبدو ، وكان يزرع فى كل الجهات ، الا أن صلاحية الأقاليم لزراعته كانت تتفاوت ، ويفهم من كلام المقريزى أن الصعيد كان أكثر صلاحية لزراعته من الدلتا . وكان يزرع فى الصعيد « على اثر القمح لكثرة الطرح ... وربما زرع على اثر الكتان والشعير ... وأصلح ما زرع القمح فى اثر الباق والشراقى ... وموعد زراعته من نصف شهر بابه الى آخر هاتور ، وقد يتأخر الى شهر كيهك ... ويختلف ما يخرج من فدان القمح بحسب الأراضى فيرمى من أردبين الى عشرين أردبا ... » وكانت الضريبة المقررة على أراضى القمح هى ثلاثة أرادب للفدان فى الصعيد ثم أنقصت الى أردبين ونصف . « أما أسفل الأرض فيؤخذ عنها عين لا غلة » أى أن ضريبتها كانت ضريبة نقدية .

* ويزرع الشعير فى اثر القمح وغيره ، وكان ينتشر من أقصى جنوب البلاد فى أسوان حتى أقصى شمالها . وفى مثل هذا المدى الواسع تختلف ظروف الانتاج وهذه بدورها تؤثر فى طريقة زراعة الشعير وانتاجه .

* ويزرع الفول « فى الحرث اثر البرايب ويؤكل وهو أخضر فى شهر كيهك ويتحصل من فدانه ما بين عشرين أردباً الى ما دون ذلك » وتنتشر زراعته فى الصعيد وبقدر ما تنحدر الأرض فى الدلتا يقل فصوله ، وبذلك يصبح غلة قليلة الشيوع . ويظهر أن المحصول كان أكثر من حاجة البلاد . ولهذا كان يصدر جزء منه الى بلاد العرب عن طريق القصير ، والى بلاد الشام عن طريق موانى البحر المتوسط .

* وكان العدس من غلات الصعيد دون الدلتا ، وهو لا يزال كذلك الى اليوم ، ولا تتطلب زراعته سوى القليل من الأعمال ، وتختلف غلة الفدان باختلاف

السنين فقد يرتفع الى عشرين أردبا أو ينخفض الى ما دون ذلك ، وكانت أكثر جهات زراعته فى نواحى المنيا وأسيوط .

* وكان البصل من الغلات المهمة ، ويزرع بطريقة البذر أو الشتل . أما الذى يزرع بذراً فتكون زراعته فى هاتور الى نصف كيهك ، ويحتاج الفدان الى ما يتراوح بين نصف وربع وبية من البذور . أما الذى يزرع شتلا فتتأخر زراعته الى نحو العاشر من طوبة ، وهو أوفر غلة ، اذ يعطى الفدان منه نحو عشرة أرادب .

* وكانت تزرع مساحات واسعة من نباتات علف الماشية والخيول . فكان البرسيم يزرع فى الدلتا ، ويزرع القرط فى الصعيد عند أخذ ماء النيل فى النقصان « ولا ينبغى تأخير زرعه الى أوان الريح الجنوبية التى يقال لها المريسية ، وأول ما يزرع فى شهر بابه ، وربما زرع بعد النوروز » . وفى الصعيد والفيوم ، كان يزرع نوع ثالث من العلف هو الجلبان « ولا يزرع الا فى أرق الأراضى حرثا من الأرض العالية ، ويزرق تلويقا فى الأرض الخرس » .

النباتات الزيتية :

أما النباتات الزيتية فكان يزرع منها السلجم (اللفت) فى اقليمى أسيوط وجرجا ، ويستخرج من بذرة الزيت ، وكان يحل محله الخس فى أعالى الصعيد . ولكن السمسم والكتان كانا أهم الغلات الزيتية . والأول من الغلات الصيفية اذ يزرع فى برمودة ، ويدرك فى أبيب ومسرى . أما الآخر فغلة شتوية يزرع فى هاتور ويدرك فى برموده . ولما كان الكتان من الغلات المجهدة للتربة « فهو يحتاج أن يسبخ بتراب سباخ » . وكان يزرع لغرضين هما الحصول على أليافه ، والحصول على بذره الذى يستخرج منه الزيت الحار . وكان محصول الفدان ثلاثين شدة من الألياف الى ما دون ذلك ، ونحو ستة أرادب من البذور . وكانت الضرائب تحصل عنه نقداً لا غلة ، فكانت قطيعة الفدان تتراوح بين خمسة دنانير وثلاثة دنانير .

الغلات الصناعية :

وكان القطن معروفا ، ولكنه يزرع فى مساحات محدودة ، وكان موعد زراعته يتأخر عن الموعد الذى يزرع فيه حاليا ، فهو كما يقول المقريزى : « يزرع فى

برموده ، ويدرك فى توت » أى يزرع فى مايو ويجنى فى نوفمبر . وهو الآن يزرع فى فبراير ومارس ويجنى فى أغسطس . ولا شك فى أنه كان يتطلب كثيراً من النفقات ، فهو يزرع فى وقت يكون ماء النيل مازال منخفضا ، ولابد من رفع المياه اللازمة لرى النبات الذى يحتاج لكميات كبيرة من الماء فى المرحلة الأولى من مراحل نموه . ويدركه الفيضان ، وهو لا يزال فى الأرض ، ولذلك كان من الضرورى حماية حقوله بالجسور . وأغلب الظن أن التكاليف الباهظة هى التى حالت دون التوسع فى زراعته ، ولعلها هى التى دعت زراعه الى ترك شجيراته فى الأرض بضعة سنين .

* وكان القصب كغلة صيفية أوسع من القطن انتشاراً ، ويتحدث المقريزى عن كيفية اعداد الأرض له ، وغرس عقله ، وطريقة سقيه ، وهى كلها لا تكاد تختلف عما هو متبع فى زراعة القصب الآن فى مناطقه بالصعيد . وهو « يزرع فى برمهات فى اثر الباق » ، ويتطلب أن تحرث الأرض حرثا جيدا قبل غرسه اذ « تبرش أرضه سبع سكك » والبرش هو الحرث بلغة العصر . ويجوز اذا جاء الفيضان مبكراً ، « فأنجبه ما تكامل له ثلاث غرقات قبل انقضاء شهر بشنس » أى قبل انتهاء الأسبوع الأول من يونيه . وهو يحتاج للرى الصناعى بالقواديس ، ترفع الماء من مجرى النهر أو ترفعه من الآبار . ويبقى فى الأرض سنتين أو ثلاثا . وكان محصول السنة الأولى يسمى « الرأس » وهو الذى نسميه الآن « قصب غرس » ، أما ما تلى ذلك من محصول فهو « الخلفة » ولا تزال هذه التسمية شائعة حتى اليوم . وكانت تقوم عليه صناعة القند . والقند عسل قصب السكر اذا جمد ، وهو ما نعرفه بالسكر الأحمر . وكانت معاصره تنتشر فى جهات زراعته بالصعيد ، « وقنود الخلفة أجود غالباً من قنود الرأس » بسبب تركز العصارة فى أعواد القصب مما يرفع نسبة المادة السكرية فيها .

* وكانت النيلة من الغلات الصيفية المعروفة . وأغلب الظن أنها لم تكن مما يزرع صغار الفلاحين ، فهى تتطلب كثيراً من النفقات فى زراعتها ثم فى اعدادها بعد ذلك للسوق .

* وبجانب هذه الغلات الرئيسية كانت تزرع غلات أخرى ثانوية كالقلقاس والباذنجان وغيرهما من الخضر . وكان القلقاس « يزرع عادة مع القصب » أى

أنه كان يزرع فى الصعيد ، ومعنى هذا أن توزيعه الاقليمى قد تغير اليوم عما كان عليه فى أيام المقريزى ، اذ أصبحت الدلتا ، وبخاصة محافظة المنوفية هى أهم جهات زراعته فى الوقت الحاضر .

* كذلك كانت تزرع مصر بعض أنواع الفاكهة : كالموز والكروم والتفاح والخوخ والمشمش والنبق والتوت . وكان الموز على صنفين شتوى وصيفى كما كان يزرع من الزهور الياسمين والنرجس والورد .

تصنيف الأرض :

ونفهم من كتابات المقريزى أن الأرض الزراعية فى مصر كانت تصنف أصنافاً على أسس مختلفة . ولا يزال كثير من التصنيف الذى ذكره المقريزى شائعاً حتى اليوم . فكانت الأرض تصنف على أساس ما كان فيهـا من زراعة سابقة الى « الباق » وهو أثر القرط والمقاتى . ولما كانت هذه الغلات مما يثبت الأزوت فى التربة ، فان زراعتها تكسب الأرض خصوبة ، ولذلك « فهى أعلى الأرض قيمة وأوفاها سعراً » .

* ثم « رى الشراقى » وتلى الباق فى جودتها ، وهى « الأرض التى ظمئت فى الخالية ، فلما رويت فى الآتية ، وصارت مستريحة من الزرع ، وزرعت أنجب زرعها » ، والواقع أن فترة الشراقى فضلا عن أنهـا تريح التربة ، ولا تنهك عناصرها الغذائية ، فانها تؤدى الى تشقق الأرض شقوقاً عميقة ، وهذا يعرض باطن التربة للتهوية والتشميس ، كما تساعد حرارة الشمس على تصاعد الأملاح التى ترسبت فى التربة الى السطح بفعل الجاذبية الشعرية ، فاذا مارويت غسل الماء الأرض وخلصها من أملاحها .

* و « البرايب » وهى أثر القمح والشعير ، وسعرها دون سعر الباق ، فالقمح والشعير ، وان كانا من النباتات النجيلية يستنفدان من عناصر التربة القدر الكبير ، ولا يزال الفلاحون حتى يومنا هذا لا يزرعون القمح والشعير فى المساحة الواحدة عامين متتالين حفظا لخصوبة التربة . فانه اذا زرعت « على أثر أحدهما لم تنجب كنجابة الباق . والبرايب صالح لزراعة القرط والقطانى والمقاتى ، فان الأرض تستريح بزراعتها ، وتصـير فى القابل أرض باق » ونستنتج من كلام المقريزى هذا أن الفلاح المصرى على عهده ، كان يعرف الدورة الزراعية ، فهو

ينظم زراعة غلاته وفقاً لدورة خاصة يستهدف من ورائها صيانة التربة ، وبخاصة المحصول .

* ولا تزال هذه الأسماء متداولة حتى اليوم فى ريف مصر ، ولكن هناك مصطلحات أخرى قد اندثرت منها « السقماهية » وهو أثر الكتان فان « زرعت قمحا خسر » والواقع أن الكتان من أكثر الغلات الشتوية انهاكا للتربة ، ولهذا ينصرف عنه الفلاح ، فلا يزرع الا فى مناطق محدودة ، ولا بد من استخدام السماد فى زراعته تعويضا للأرض عما تفقده بالزراعة . و « الشتونية » وهو أثر ما روى وبار فى السنة الماضية ، وهو دون رى الشراقى . و « السلايح » « وهو ما روى وبار ، تحرث وتعطل ، وهو مثل رى الشراقى فى زرعه ، فان زرعه يكون ناجيا» . وكان السبب فى بوار النوعين ، فيما نعتقد أن الأرض لم يكن يصيبها من ماء الفيضان ما يكفيها ، ولم يكن الفلاح يعرف أى الأرض قد حصلت على كفايتها من الماء . فكان يزرع الأرض على أمل أن يكون قد أصابها الماء الكافى ، ثم تثبت الأيام عكس ذلك فتبور الأرض الى عام قابل ، وهذه هى « الشتونية » . فاذا توفرت له الامكانيات حرثهـا مرة أو مرتين فى فترة بوارها حتى تتم تهويتها وتشميسها ، فيعوضه وفرة محصولها فى العام التالى عن الخسائر التى لحقت به من بوارها فى العام السابق ، وهـذه هى « السلايح » . وقد أدى تطور نظام الرى فى مصر الحديثة ، وما تبعه من توفير المياه الى أن أصبحت أراضى الحياض تحصل على حاجتها من الماء ، ومن هنا اختفى المصطلحان الشتونية والسلايح من قاموس الفلاحين المحدثين .

* وقد تصنف الأرض على أساس ما يصيبها من ماء الفيضان ، فأراضى الحياض ليست كلها على مستوى واحد ، بل تشذ جهات منها عن المستوى العام بالانخفاض أو الارتفاع . فاذا كانت الأرض منخفضة غمرها ماء الفيضان ، ثم لا يجد عنها منصرفا بسبب انخفاضها ، فيحل أوان الزراعة ، ولا يزال الماء يغمرها وهذه هى « المستبحر » . وقد لا تصيب الأرض حاجتها من الماء اما لعلو سطحها عن المستوى العام أو لقصور النيل أو سد طريق الماء عنها أو غير ذلك ، وهـذه هى « الشراقى » . وكلا النوعين صالح للزراعة من الناحية الميكانيكية ولكن يعطل استغلاله هذه العوامل الخارجية التى لاصلة لها بخصوبة التربة وطاقتها الانتاجية .

* بيـد أن هناك مناطق واسعة لم تكن تصلح من الناحية الكيميائية ، اذ يعطل استغلالها زيادة نسبة الأملاح فى التربة ، وهى على نوعين : « الخرس » وهى « أرض فسدت بمـا استحكم فيها من موانع قبول الزرع » بنص عبارة المقريزى وهى الأرض الملحية التى تزيد فيها نسبة كلوريد الصوديوم عن القدر المناسب وتظهر بصفة خاصة فى القسم الشمالى من الدلتا ، ويمكن اصلاحها بالغسيل المستمر حتى تخلص من أملاحها . ثم « السباخ » ويعرفها المقريزى بأنها « أرض غلب عليها الملح حتى ملحت ، ولم ينتفع بها فى زراعة الحبوب .. وربما زرعت مالم يستحكم السباخ فيها بغير الحبوب » ، وهذه هى التربة القلوية التى يفسدها وجود كربونات الصوديوم بنسبة تزيد على ٠,٠٥٪ فاذا قلت النسبة عن ذلك فانها تصلح لنمو بعض أنواع النبات . واعتقد أن هذا هو ماعناه المقريزى بقوله « مالم يستحكم السباخ فيها » ولا تزال هذه التربة القلوية تعرف باسم السباخ فى كثير من جهات مصر ، وبخاصة فى الوجه البحرى ، وان تكن قد شاعت لها على ألسنة الفلاحين أسماء محلية مختلفة منها الشفص والجبص والقرموط وغير ذلك .

* ونظراً لتضاءل الرقعة الزراعية للأسباب التى رواها المقريزى عن خراب مصر ، فقد أهملت مساحات واسعة من الأرض القابلة للزراعة ، فنمت فيها النباتات الطبيعية من الحلفاء والقصب الهندى ، وغيرهما من الأعشاب . وكان المصريون يصنفون الأرض على أساس وجود هذه النباتات أو خلوها منها الى أصناف منها « الوسخ » . وهى « كل أرض استحكم وسخها ، ولم يقدر الزارعون على ازاحته كله بل حرثوا وزرعوا فيها فجاء زرعها مختلطا بالحلفاء ونحوها » . ثم « الوسخ الغالب » وهى كل « أرض حصل فيها نبات شغلها عن قبول الزراعة ، ومنعت كثرته من زراعتها فصارت مراعى » ، وهذه هى أرض البرارى فى شمال الدلتا التى استمر الجزء الأكبر منها على حاله حتى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما بدىء فى استصلاح أراضيها .

* من هذا العرض السريع نستطيع أن نخرج ببعض حقائق تميز الأحوال الزراعية على عهد المقريزى عن الأحوال فى مصر المعاصرة منها :

١ — كان جزء صغير من الأراضى النيلية فى مصر هو المزروع ، اذ كانت الزراعة والرى على سجيتها ، ولم تكن هناك مشروعات قد أتيحت لضبط مياه

النيل . ولم يذكر المقريزى مساحة الأرض التى كانت تزرع على أيامه . ولكننا نستطيع أن نقدر هذه المساحة على أساس ما يذكره عن عدد الفلاحين ، فهو يقدر أن عدد الفلاحين اللازمين لزراعة أرض مصر هو « ٤٨٠ الف حراث ... » « فاذا أقيم بها هذا القدر من العمال تمت عمارتها وكمل خراجها » . ولكن العدد الذى كان موجوداً فى عهده هو ١٢٠ ألف مزارع منهم ٧٠ ألفا فى الصعيد و ٥٠ ألفا فى الدلتا . فاذا قدرنا أن الحراث يستطيع أن يقوم بخدمة خمسة أفدنة ، فان معنى هذا أن مساحة الأراضى الزراعية كانت نحو ٢,٥ مليون فدان ، ولكن الذى كان يزرع منها فى عهد المقريزى لا يزيد على ٦٠٠ ألف فدان بسبب ماعم مصر من الخراب الذى يشير المقريزى الى شىء من أسبابه فى فقرات متناثرة فى كتاب الخطط وكان أهمها اهمال السياسة المائية ، وعدم العناية بشئون الجسور .

٢ — هذه المساحة على ضآلتها لم تكن تزرع كلها طول السنة بل كان يزرع منها فى الخريف أو فى الصيف ، ويزرع معظمها فى فصل الشتاء .

٣ — وكان الغالب على الزراعة المصرية هو زراعة الحبوب الغذائية ، وكانت تكفى الحاجة المحلية اذا جاء الفيضان مناسباً ، وربما تبقى منها فائض يصدر الى الخارج .

المجتمع المصرى :

كانت هذه هى الأحوال الاقتصادية للمجتمع الزراعى المصرى الذى عاش فيه المقريزى ، وهو مجتمع اقطاعى يوزع فيه السلطان الأرض على الأمراء والأجناد ، وكانت الاقطاعات اما بلاداً يستغلها مقطعها كيفما شاء أو نقوداً يحصلها من بعض البلاد ، وكان المصريون أصحاب البلاد الشرعيون فلاحين يعملون لحساب أصحاب الاقطاع ويعيشون عيش الكفاف .

* وكانت أغذيتهم تختلف فى الصعيد عنها فى الوجه البحرى ، فأهل الصعيد يغتذون كثيراً بتمر النخل والحلاوة المعمولة من قصب السكر ، « وأهل أسفل الأرض يغتذون كثيراً بالقلقاس والجلبان » وهم يكثرون من أكل السمك طرياً ومالحاً . وعند الفلاحين « نوع من الخبز يدعى كعكا يعمل من جريش الحنطة ويجفف وهو أكثر أكلهم السنة كلها » ويشرب الجمهور من ماء النيل وبعضهم يشرب مياه الآبار .

* وقد أدى الفقر وتفشى الأوبئة ، وظلم الأمراء والجند ، واغارات الغربان من الصحراء الى أن فقد المصريون الأمل فى المستقبل فشاعت فيهم روح التواكل حتى أن المقريزى يذكر أن « من أخلاقهم عدم النظر فى العواقب فلا تجدهم يدخرون عندهم زاداً كما هى عادة غيرهم من سكان البلدان » . ولعمرى كيف كان المقريزى ينتظر من المصريين أن يعملوا حسابا للغد فى مجتمع يقول هو عنه : « أنه قد تقلص فيه ظل العدل ، وسفرت أوجه الفجور ، وكثر الجور عن أنيابه وقلت المبالاة ، وذهب الحياء والخشية من الناس حتى فعل من شاء ما شاء » .

* كان المجتمع المصرى قد دب فيه الفساد ، وبدأت عوامل الانحلال تنخر فى كيانه ، مما مهد للغزو العثمانى فى القرن التالى . وكان المقريزى نفسه يتوقع انهيار هذا المجتمع بعد أن رآه ، وقد تفشى فيه « الفقر ، والفاقة ، وقلة المال ، وخراب الضياع والقرى ، وتداعى الدور للسقوط ، وشمول الخراب أكثر معمور القاهرة ، واختلاف أهل الدولة وانقضاء مدتهم » ، وقد صدق حدس المقريزى ، فلم تمض ٧٦ سنة على وفاته حتى كانت مصر قد وقعت تحت سلطان العثمانيين .

* رحم الله الشيخ تقى الدين أحمد بن على المقريزى ، فقد كان دائماً مواطنا مصرياً غيوراً أحب بلده ، فحرص على أن يكتب تاريخها ، وأن يسجل ما عن له عن أحوالها ، وظروف سكانها ، فترك لنا ذخيرة نرجع اليها ، ونستهدى بهـا لنأخذ من الماضى زاداً لمستقبل نبنيه ، ونهضة نقيم كيانها على أسس من الكفاية والعدل وحب الخير والسلام .